المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ
ⴰⵎⴰⵡⴰⵙ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

النشرة الداخلية



الثلاثاء 03 نونبر 2026

العدد 760

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العمومية.....04

أنشطة الرئاسة/العلاقات الخارجية.....06

❖ اجتماع المكتب رقم 2026/17
ليوم الجمعة 23 أكتوبر 2026

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الجمعة 23 أكتوبر 2026 اجتماعا، برئاسة السيد **محمد ولد الرشيد**، رئيس المجلس، وبحضور الأعضاء، السادة:

- **عبد القادر سلامة** : النائب الأول للرئيس؛
- **أحمد اخشيشين** : النائب الثاني للرئيس؛
- **لحسن حداد** : النائب الرابع للرئيس؛
- **السالك الموساوي** : محاسب المجلس؛
- **محمد رضى الحميني** : أمين المجلس؛
- **عبد الرحمان وافا** : أمين المجلس.

واعتذر عن الحضور السادة:

- **جواد الهلالي** : **النائب الثالث للرئيس؛**
- **يحفظه بنمبارك** : **النائب الخامس للرئيس؛**
- **محمد سالم بنمسعود** : **محاسب المجلس؛**
- **ميلود معصيد** : **محاسب المجلس؛**
- **مصطفى مشارك** : **أمين المجلس.**

حضر هذا الاجتماع السيد **الأسد الزروالي**، الأمين العام لمجلس المستشارين.

تداول المكتب في **جميع النقط المدرجة ضمن جدول الأعمال**، حيث تم الاستماع إلى مختلف الآراء والمقترحات، وتبادل وجهات النظر بشأنها. وبعد المناقشة المستفيضة، **اتخذ المكتب القرارات التالية:**

القرارات الصادرة عن الاجتماع

← **قرار** رقم **2026/17/01 بالموافقة** على محضر اجتماع المكتب المنعقد بتاريخ 19 أكتوبر 2026.

❖ الجلسات العامة:

← **قرار** رقم **2026/17/02 بعقد** جلسة عامة مشتركة مع مجلس النواب، يوم الجمعة 23 أكتوبر 2026 على الساعة الثالثة بعد الزوال، تخصص لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2027.

← **قرار** رقم **2026/17/03 بالموافقة** على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2026 على الساعة الثالثة بعد الزوال، ويتضمن 22 سؤالا آنيا، موجهة إلى كل من السيد وزير العدل (6 أسئلة)، والسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (13 سؤالا)، والسيد وزير النقل واللوجستيك (3 أسئلة).

← **قرار** رقم **2026/17/04 بانتداب** النائب الأول لرئيس المجلس، السيد **عبد القادر سلامة** رئيسا لجلسة الأسئلة المذكورة أعلاه، والسيد **محمد رضى الحميني** في أمانة الجلسة.

❖ اللجان الدائمة:

← **قرار رقم 2026/17/05** بمعاينة شعور منصب رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان إثر توصل المكتب باستقالة السيد أبو بكر أعبيد عضو الفريق الاشتراكي من رئاسة اللجنة؛

← **قرار رقم 2026/17/06** بمعاينة شعور منصب رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية إثر توصل المكتب باستقالة السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا عضو فريق التجمع الوطني للأحرار من رئاسة اللجنة؛

← **قرار رقم 2026/17/07** بتحديد يوم الإثنين 26 أكتوبر 2026 على الساعة الثانية عشرة زوالا، كآخر أجل لتلقي الترشيحات لرئاسة لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، وكذا لرئاسة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان التي تخصص طبقا لمقتضيات المادتين 88 و99 من النظام الداخلي للمجلس للمعارضة.

← **قرار رقم 2026/17/08** بعقد جلسة عامة يوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2026 على الساعة الثانية بعد الزوال، برئاسة النائب الرابع لرئيس المجلس السيد **لحسن حداد**، والسيد محمد رضى الحميني والسيد **عبد الرحمان وافا** في أمانة الجلسة، تخصص لانتخاب كل من رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ورئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

شؤون تنظيمية:

← **قرار** رقم **2026/17/09 بالإعلان**، في مستهل الجلسة العامة المخصصة لانتخاب رئاسة اللجنتين المذكورتين أعلاه، عن الإخبار باصطفاف فريق التجمع الوطني للأحرار بالمجلس ضمن المعارضة، وبباقي المستجدات التي تهم المجلس.

❖ في جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان حول آخر تطورات القضية الوطنية:

أعضاء البرلمان يثمنون عاليا مضامين بلاغ الديوان الملكي ويشيدون بجهود الدبلوماسية المغربية.



ثمن أعضاء البرلمان بمجلسيه عاليا مضامين بلاغ الديوان الملكي الصادر في 30 أكتوبر عقب اجتماع مجلس الأمن الدولي بشأن قضية الصحراء المغربية، مشيدين بالجهود التي تبذلها دبلوماسية المملكة من أجل الطي النهائي لهذا النزاع المفتعل.

وأبرزت مداخلات الفرق البرلمانية في هذا الصدد، أن مضامين هذا البلاغ تجسد انتقالا استراتيجيا حاسما من منطق إدارة النزاع إلى التغيير الجذري لمحدداته وقواعده في اتجاه طي الملف بصفة نهائية.

واعتبر البرلمانيون أن عدم تمديد ولاية بعثة (المينورسو) بعد 35 عاما من إحداثها، يشكل محطة تاريخية، مشيدين في الوقت ذاته بتمسك المملكة بوقف إطلاق النار وحرصها على حماية سيادتها ووحدتها الترابية وأمن مواطنيها.

وأجمعت مختلف المداخلات على مركزية الرؤية الملكية السديدة في إحداث التحول الجذري الذي يشهده ملف الصحراء المغربية، مبرزة أن الدبلوماسية الملكية الرصينة، القائمة على وضوح الرؤية وثبات المواقف وتراكم المكاسب وفق نظارة الوحدة الترابية، هي التي مكنت من توسيع دائرة الاعتراف بمغربية الصحراء والدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية.

وفي الإطار ذاته، سجل ممثلو الأمة أن تصويت 11 دولة لصالح مشروع القرار الأخير بمجلس الأمن يعكس اتساع الدعم الدولي للموقف المغربي.

وأوضحوا أن هذا الزخم يتوج المسار الذي رسخه القرار الأممي رقم 2797 المعتمد في 31 أكتوبر 2025، والمتزامن مع إقرار صاحب الجلالة الملك محمد السادس ل (عيد الوحدة)، والذي جعل من مبادرة الحكم الذاتي الأساس الحصري والوحيد للتسوية، وذلك بدعم من أزيد من ثلثي أعضاء منظمة الأمم المتحدة وقوى دولية فاعلة.

وشدد المتدخلون على ضرورة تحصين المكتسبات الدبلوماسية والتنموية التي حققتها المملكة، عبر مواصلة ترسيخ اللحمة الوطنية وتعزيز الجبهة الداخلية، وتكريس العدالة المجالية والاجتماعية.

وعلى صعيد متصل، طالبت مكونات المجلسين الجزائر بتحمل كامل مسؤولياتها القانونية والإنسانية إزاء الأوضاع المأساوية للمحتجزين في مخيمات تندوف، مستحضرة في هذا الصدد سياسة "اليد الممدودة" التي تنهجها المملكة بغية إنهاء معاناة هؤلاء المحتجزين ولم شملهم بوطنهم الأم، في كنف السيادة الوطنية والوحدة الترابية.

وأكدت المداخلات أن قوة الموقف الوطني تتعزز ميدانيا بالنهضة التنموية الشاملة التي تشهدها الأقاليم الجنوبية بفضل النموذج التنموي لهذه الأقاليم الذي أطلقه جلالة الملك سنة 2015.

واستحضر ممثلو الأمة في هذا الصدد، المشاريع المهيكلة الكبرى؛ كالطريق السريع تيزنيت-الداخلة، وميناء الداخلة الأطلسي، ومشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي، والمبادرة الملكية الأطلسية لفائدة دول الساحل.

وفي غمرة هذا الإجماع الوطني الراسخ حول مغربية الصحراء، عبرت مختلف مكونات البرلمان عن تقديرها واعتزازها بالقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، والإدارة الترابية، مشيدة بتفانيهم في الدفاع عن حوزة الوطن وصون أمنه واستقراره تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس. المصدر: ومع

❖ رئيس مجلس المستشارين السيد محمد ولد الرشيد: "المنتظم الدولي اتجه نحو واقعية ومصداقية موقف المغرب بما قدمه من مبادرات تضع حدا لإطالة أمد النزاع حول الصحراء المغربية."



قال رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم أمس الاثنين 02 نونبر 2026، إن "المنتظم الدولي، حين خير بين الجمود والحل، لم يختر الجمود، وإنما اتجه نحو واقعية ومصداقية موقف بلادنا بما قدمه من مبادرات، تضع حدا لعقود من الانتظار وإطالة أمد النزاع" حول الصحراء المغربية .

وأبرز السيد ولد الرشيد، خلال انعقاد الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان بخصوص آخر تطورات القضية الوطنية يوم أمس الإثنين 02 نونبر 2026، أن "كل ذلك، هو ثمرة لدبلوماسية حكيمة يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بنفس طويل، دبلوماسية تعرف متى تتكلم، ومتى تنصت، ومتى تترك للزمن أن يصدع بالحق."

وعبر عن خالص الشكر وعميق التقدير إلى "أشقائنا وأصدقائنا عبر العالم، وإلى مختلف الدول والحكومات والبرلمانات والاتحادات البرلمانية والمؤسسات التي عبرت عن دعمها ومساندتها للمغرب، في قضيتنا الوطنية"، معتبرا أن هذه المواقف "تأكيد على الثقة في جدية ومصداقية مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية."

وسجل رئيس مجلس المستشارين أن اجتماع اليوم يأتي في "لحظة دقيقة ومفصلية، من تاريخ قضيتنا الوطنية الأولى، لحظة نستحضر فيها، قبل كل شيء، أن وراء المواقف الدبلوماسية والقرارات الدولية قضية وطن، وذاكرة شعب، وتضحيات أجيال، وإرادة أمة، لا تقبل التفريط في وحدتها الترابية."

وأكد، في هذا الصدد، بالغ الاعتزاز والتقدير لمضامين بلاغ الديوان الملكي، بما عكسه من وضوح في الرؤية، وبعد نظر، وبالانتقال من منطق تدبير النزاع إلى مقاربة مبنية على التحول العميق للمحددات، التي ظلت تحكم مسار القضية الوطنية، مسجلا أن القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، شكلت الركيزة الأساسية في توجيه هذا المسار، وتحقيق ما راكمته القضية الوطنية من مكاسب سياسية ودبلوماسية نوعية.

وبعدما توقف عند إعلان الاتحاد الأوروبي عن موقفه الجماعي وانضمام دول جديدة من شمال العالم وجنوبه، ومن شرقه وغربه، إلى مساندة موقف المملكة، شدد رئيس مجلس المستشارين على أن "هذه الدينامية تعززت مساء الجمعة الماضي، بتأييد أحد عشر عضوا من مجلس الأمن، لمشروع قرار كان يروم إعادة النظر في مهام البعثة الأممية، وجعل مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية الأساس الوحيد للمفاوضات وللحل النهائي."



وأكد أن أبرز مقومات موقف المملكة، "ما يجمع بين الشرعية التاريخية والشرعية الديمقراطية، وما يجسده الحضور الفعلي لأبناء الصحراء المغربية في قلب المؤسسات الدستورية للمملكة، وفي مختلف مستويات تدبير الشأن العام"، موضحا أنها شرعية تاريخية تجد أساسها، في روابط البيعة والولاء، التي جمعت القبائل الصحراوية وشيوخها بالسلاطين والملوك العلويين الميامين .

وأبرز أن هذه الروابط قد تعززت بالممارسة الديمقراطية والتمثيل الانتخابي، في مسار متواصل من المشاركة السياسية، توجته الانتخابات التشريعية ليوم 23 شتنبر، بتسجيل الأقاليم الجنوبية للمملكة أعلى نسب المشاركة على الصعيد الوطني، في تعبير عميق عن رسوخ انتمائهم الوطني، وانخراطهم في بناء مستقبلهم، في إطار السيادة المغربية والوحدة الترابية للمملكة.

وفي ظل هذه التطورات، يضيف السيد ولد الرشيد، "تمضي بلادنا بثقة نحو المستقبل، مستندة إلى الاجماع الوطني، وتلاحم شعبنا حول ثوابت الأمة، وممسكة بالتزامها بالسلم وبوقف إطلاق النار، وحازمة، في الآن ذاته، في صيانة سيادتها، وسلامة ووحدة أراضيها، وأمن مواطنيها، بكل ما يقتضيه ذلك من قوة واقتدار."

وأكد أن من صميم هذا الإجماع الوطني، تبرز مسؤولية المؤسسة البرلمانية في مواكبة هذه الدينامية، بما تفرضه على ممثلي الأمة من تكثيف ومضاعفة الجهود على ثلاثة مستويات أساسية، تتمثل في تعزيز الدبلوماسية البرلمانية الثنائية والمتعددة الأطراف، ومواصلة انخراط مجلسي البرلمان، في دعم الجهود التي تقودها الدبلوماسية الرسمية دفاعا عن القضية الوطنية.

كما تهم هذه الجهود "تعزيز الجاهزية التشريعية للبرلمان، لمواكبة مختلف التطورات التي تعرفها القضية الوطنية، ومواصلة التعبئة الوطنية وتقوية جبهتنا الداخلية، التي شكلت على امتداد هذه المسيرة، سندا أساسيا للدفاع عن وحدتنا الترابية باعتبارها قضية جامعة وحاضنة، تتجاوز الاختلافات السياسية والحزبية، وتلتقي حولها المؤسسات وكل القوى الوطنية الحية."

واعتبر السيد ولد الرشيد أن "المستجدات الأخيرة أكثر من مجرد انتهاء ولاية بعثة أممية، أرى فيها فتح أفق جديد نحو الطي النهائي لملف الصحراء المغربية"، مؤكدا أن هذا الأفق "ينبغي أن يحمل معه وضع حد لمعاناة إخواننا في مخيمات تندوف."

وأضاف أن "جيلا كاملا نشأ تحت خيام قيل إنها مؤقتة ولا ينبغي أن ينشأ تحتها جيل آخر، والعودة إلى الوطن ليست هزيمة لأحد، وإنما رجوع إلى بيت ظلت أبوابه مفتوحة، للمشاركة في مواصلة النهضة التنموية التي تشهدها الصحراء المغربية، في إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة."

وأشار إلى أن "ما نعيشه اليوم يدعونا إلى أن نستحضر بكل إجلال شهداء الوحدة الترابية، والتضحيات الجسام التي قدمتها قواتنا المسلحة الملكية، المرابطة على حدود الوطن دفاعا عن حوزته"، مستحضرا ما تبذله مختلف الأجهزة العسكرية والأمنية، من درك ملكي وأمن وطني وقوات مساعدة ووقاية مدنية وسلطات محلية، من جهود متواصلة في أداء واجبها الوطني، والسهر على أمن المواطنين، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

❖ نائب رئيس مجلس المستشارين يستقبل وفدا رفيع المستوى من جمهورية الشيلي.



استقبل السيد لحسن حداد، نائب رئيس مجلس المستشارين، يوم الجمعة 31 أكتوبر 2026، وفدا رفيع المستوى من جمهورية الشيلي، برئاسة السيد فرناندو شميدت أريتيا، وزير الخارجية السابق، وذلك في إطار تعزيز علاقات الصداقة والتعاون التي تجمع المملكة المغربية وجمهورية الشيلي.

وشكل هذا اللقاء مناسبة لاستعراض علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، وبحث آفاق تطويرها وتوسيع مجالاتها، في ضوء الدينامية التي أطلقتها الزيارة التاريخية التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى جمهورية الشيلي سنة 2004، وما أسسته من أرضية لتعزيز التقارب والتعاون بين البلدين الصديقين.

وخلال هذا اللقاء، استعرض السيد حداد أبرز ملامح التجربة الديمقراطية والمؤسساتية المغربية، مبرزا المكانة التي تحتلها المؤسسة التشريعية في البناء الديمقراطي للمملكة، واختصاصاتها في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية. كما قدم لمحة عن خصوصية تركيبة مجلس المستشارين، التي تضم ممثلي الجماعات الترابية والغرف المهنية والمنظمات المهنية للمشغلين وممثلي المأجورين، وما يتيحه ذلك من ارتباط وثيق بقضايا التنمية الجهوية والقطاعات الإنتاجية وعالم الشغل، فضلا عن إبراز دور المرأة في المؤسسات المنتخبة ومساهمتها في تعزيز المشاركة السياسية وتدبير الشأن العام.

وعلى المستوى السياسي والمؤسساتي، توقف السيد حداد عند المحطة الانتخابية التي شهدتها المملكة في 23 شتنبر 2026، وما أعقبها من تشكيل أغلبية حكومية وتعيين السيدة فاطمة الزهراء المنصوري رئيسة للحكومة، باعتبارها أول امرأة تتولى هذا المنصب في تاريخ المغرب، مبرزا في السياق ذاته أهمية مشروع قانون المالية لسنة 2027 في تنزيل الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية ومواصلة الأوراش الإصلاحية.

كما سلط نائب رئيس مجلس المستشارين الضوء على التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لاسيما من خلال المشاريع الكبرى الرامية إلى تطوير البنيات التحتية، وتعزيز المنظومات الصناعية في قطاعي السيارات والطيران، والاستثمار في الطاقات المتجددة، فضلا عن الأوراش الاجتماعية المرتبطة بتعميم الحماية الاجتماعية وتوسيع التغطية الصحية وإرساء الدعم الاجتماعي المباشر، وإصلاح منظومتي الصحة والتعليم.

وفي معرض حديثه عن السياسة الإفريقية للمملكة، أبرز السيد حداد الأهمية الاستراتيجية التي يكتسيها التعاون جنوب-جنوب في الرؤية الملكية، مستحضرا، في هذا الإطار، المبادرة الملكية الرامية إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، ومشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب، باعتبارهما مبادرتين واعدتين لتعزيز الاندماج الاقتصادي والأمن الطاقي وتكريس التعاون والتضامن بين بلدان القارة الإفريقية.



وعلى صعيد العلاقات الثنائية، أكد السيد حداد أهمية استثمار المؤهلات والخبرات التي يتوفر عليها البلدان لتطوير التعاون، لاسيما في مجالات تدبير الموارد المائية والفلاحة المستدامة والطاقات المتجددة، فضلا عن استكشاف إمكانيات إرساء شراكات ثلاثية مع بلدان إفريقية، بما يعزز جسور التعاون بين القارتين الإفريقية وأمريكا اللاتينية.

وبخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة، نوه نائب رئيس مجلس المستشارين بموقف جمهورية الشيلي الداعم للتوصل إلى حل سياسي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية في إطار المبادرة المغربية للحكم الذاتي، كما ثمن المواقف المؤيدة التي عبر عنها البرلمان الشيلي، ولاسيما قرار مجلس الشيوخ المعتمد بالإجماع في يناير 2025 دعما للمبادرة المغربية.

كما سلط الضوء على الدينامية الدولية المتنامية الداعمة لمقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، والتي تعززت باعتماد مجلس الأمن القرار رقم 2797، مبرزا في السياق ذاته ما تشهده الأقاليم الجنوبية للمملكة من نهضة تنموية، بفضل المشاريع المهيكلة، وفي مقدمتها مشروع ميناء الداخلة الأطلسي، الذي من شأنه تعزيز مكانة هذه الأقاليم كقطب اقتصادي واستثماري وبوابة استراتيجية نحو العمق الإفريقي والفضاء الأطلسي.

من جانبه، أشاد الوفد الشيلي بعمق علاقات الصداقة والتعاون التي تجمع البلدين، مستحضرا الأثر الإيجابي للزيارة الملكية التاريخية سنة 2004 في توطيد هذه العلاقات، ومجددا التأكيد على موقف بلاده الداعم للوحدة الترابية للمملكة المغربية.

كما نوه بما حققه المغرب من تقدم اقتصادي واجتماعي، وبمكانته الاستراتيجية باعتباره جسرا للتواصل والانفتاح على القارة الإفريقية.

وأكد أعضاء الوفد أهمية تفعيل اتفاقيات التعاون والتبادل بين البلدين، وتنمية المبادلات التجارية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، بما يعزز فرص الشراكة الاقتصادية والتنموية، معربين عن اهتمامهم بتعزيز التعاون البرلماني وتبادل الخبرات والتجارب في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وفي ختام اللقاء، أكد الجانبان أهمية مواصلة الحوار والتشاور وتكثيف تبادل الزيارات بين المؤسستين التشريعيتين، بما يسهم في الارتقاء بالعلاقات المغربية الشيلية إلى مستويات أرحب، ويفتح آفاقا جديدة للتعاون الاقتصادي والتنموي والثقافي والعلمي، خدمة للمصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

❖ مباحثات برلمانية مغربية مع الرئيس الجديد للبرلاسين.



في إطار توطيد الحضور المتميز لبرلمان المملكة المغربية بمختلف الاتحادات البرلمانية الإقليمية والجهوية بمنطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب، أجرى السيد المستشار أحمد لخريف، ممثل مجلس المستشارين لدى برلمان أمريكا الوسطى " البرلاسين"، مباحثات مع السيد صامويل أرماندو ريبس، الرئيس المنتخب الجديد لهذه الهيئة الجهوية الهامة، وذلك في أول لقاء يعقده الرئيس الجديد مع وفد برلماني، عقب انتخابه يوم 26 أكتوبر 2026.

وفي مستهل هذا اللقاء، تقدّم السيد أحمد لخريف بأحر التهاني للرئيس المنتخب الجديد، كما سلمه رسالة تهنئة موجهة من طرف السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين بالمملكة المغربية، بمناسبة انتخابه رئيساً جديداً لبرلمان أمريكا الوسطى، متمنياً له كامل التوفيق والنجاح في أداء مهامه.

كما تضمنت الرسالة دعوة رسمية للسيد الرئيس المنتخب للقيام بزيارة عمل إلى المملكة المغربية، بما من شأنه أن يشكل مناسبة لتعزيز علاقات التعاون البرلماني بين المؤسستين، وتكثيف التشاور وتبادل الخبرات، واستكشاف آفاق جديدة للشراكة والعمل البرلماني المشترك.

وخلال المباحثات، ثمن السيد المستشار أحمد لخريف متانة العلاقات التي تجمع مجلس المستشارين ببرلمان أمريكا الوسطى، مستعرضا أهم المحطات والمبادرات التي جمعت المؤسستين منذ انضمام برلمان المملكة المغربية بصفة عضو ملاحظ دائم لدى البرلاسين في أكتوبر 2015، وصولا إلى الاجتماع المشترك لمكتبي المؤسستين في أبريل 2025 بمدينة العيون، كبرى حواضر الصحراء المغربية.

هذا وقد أكد السيد المستشار أحمد الخريف على الأهمية التي تكتسيها الدبلوماسية البرلمانية في توضيح أبعاد قضية الصحراء المغربية، والتعريف بمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب باعتبارها الحل الوحيد الواقعي وذي المصداقية لتسوية هذا النزاع الإقليمي المفتعل في إطار احترام سيادة المملكة ووحدتها الترابية.

من جانبه، أكد الرئيس المنتخب أهمية الدور الذي يضطلع به المغرب بصفته شريكاً وملاحظاً لدى برلمان أمريكا الوسطى، مشيداً بالعلاقات القائمة بين الجانبين، ومعبراً عن تطلعه إلى مواصلة الأنشطة المشتركة وتعزيز الدعم والتعاون مع المملكة المغربية.

كما تطرّق الرئيس الجديد المنتخب عن جمهورية الهندوراس، إلى أهمية وضع خطة عمل مشتركة، وتكثيف التواصل والتنسيق بين المؤسستين، إلى جانب توسيع نطاق الاتصالات مع البرلمانات الوطنية لدول المنطقة، بما يعزز الحضور البرلماني المغربي بأمريكا الوسطى ويفتح آفاقاً جديدة للتعاون.

وحري بالتذكير أن جمهورية الهندوراس التي ينتمي إليها الرئيس الجديد لبرلمان أمريكا الوسطى كانت قد سحبت اعترافها بالكيان الوهمي في أبريل من السنة الجارية؛ مؤكدة أن هذا القرار ينسجم مع مبادئ عدم التدخل واحترام الشؤون الداخلية للدول مع التأكيد على دعمها الكامل لجهود الأمين العام للأمم المتحدة، ومبعوثه الشخصي الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي وعادل ودائم"، وكذا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك القرار 2797.

كما تجدر الإشارة إلى أن ممثل مجلس المستشارين، السيد أحمد الخريف قد شارك في أشغال الجمعية لبرلمان أمريكا الوسطى وكذا فعاليات حفل تنصيب الرئيس والمكتب التنفيذي المنتخبين خلال هذه الدورة، والتي تميزت بحضور العديد من الشخصيات البرلمانية والحكومية وكذا مختلف أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد بالعاصمة غواتيمالا، وعلى رأسهم السيد طارق اللوجري، سفير جلالة الملك لدى جمهورية غواتيمالا.

وفي كلمته بالمناسبة عبر السيد لخريف عن اعتزازه بالمستوى الاستثنائي الذي بلغته العلاقات الثنائية بين الجانبين، حيث أكد في هذا السياق على ضرورة ترجمة هذا التميز إلى مبادرات وبرامج عمل مشتركة تعود بالنفع المشترك على شعوب المنطقتين، حيث دعا في هذا الصدد إلى استثمار الموقع الجيو استراتيجي للمملكة المغربية ومكانتها الريادية في محيطها الجهوي من أجل تمتين جسور التواصل وتعزيز المبادلات بين بلدان أمريكا الوسطى والعمق الافريقي للمغرب إلى جانبه امتداداته العربية والإسلامية.

❖ مباحثات مثمرة بين مجلس المستشارين ورئاسة «البارلاسين» لتوطيد الشراكة جنوب-جنوب.



أجرى السيد المستشار أحمد لخريف، ممثل مجلس المستشارين لدى برلمان أمريكا الوسطى، مباحثات مع السيدة كارلا غوتيريز، رئيسة «البارلاسين»، تمحورت حول سبل تعزيز علاقات التعاون بين مجلس المستشارين بالمملكة المغربية وهذه الهيئة البرلمانية الجهوية الهامة بمنطقة أمريكا الوسطى، وآفاق تطوير العمل البرلماني المشترك.

وشكل هذا اللقاء مناسبة للتأكيد على أهمية مواصلة تعزيز علاقات الصداقة والتعاون التي تجمع برلمان المملكة المغربية ببرلمان أمريكا الوسطى، وتكثيف التنسيق والتشاور بين الجانبين، بما يسهم في توطيد العلاقات المؤسساتية وترسيخ مبادئ الحوار والتعاون جنوب-جنوب.

وفي هذا السياق، أعرب السيد أحمد لخريف عن تقديره للدينامية المتميزة التي طبعت العلاقات بين الجانبين خلال فترة رئاسة السيدة كارلا غوتيريز، مشيداً بما قدمته السيدة الرئيسة من أجل مواصلة هذا المسار الإيجابي والبناء على المكتسبات المحققة، بما مكن من فتح آفاق جديدة لتطوير التعاون البرلماني وتعزيز الشراكة بين المؤسستين.

كما استعرض السيد أحمد لخريف أهم مرتكزات التجربة الديمقراطية المتفردة للمملكة المغربية، مستحضراً نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة وما أفرزته من تحولات على مستوى المشهد السياسي الوطني، مبرزاً في هذا الصدد الأهمية التاريخية لتعيين السيدة فاطمة الزهراء المنصوري من طرف جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على رأس الحكومة، باعتبارها أول امرأة تتولى هذا المنصب في تاريخ المملكة المغربية، وهو ما يشكل محطة بارزة في مسار التطور المؤسساتي والديمقراطي للمغرب، ويعكس ما تعرفه المملكة من تحولات على مستوى المشاركة السياسية للمرأة وتعزيز حضورها في مراكز صنع القرار.

كما تناولت المباحثات مستجدات قضية الصحراء المغربية، في ضوء التطورات التي شهدها المسار الأممي، ولا سيما القرار 2797 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ 31 أكتوبر 2025، وأهمية المبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها الأساس الوحيد لحل سياسي جاد وواقعي ودائم للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية.

وفي هذا الصدد، ثمّن ممثل مجلس المستشارين المواقف الإيجابية التي عبّرت عنها بلدان منطقة أمريكا اللاتينية، وضمنها البلدان الأعضاء في برلمان أمريكا الوسطى، والداعمة للوحدة الترابية للمملكة المغربية وسيادتها على كافة أراضيها.

من جانبها، أعربت السيدة كارلا غوتيريز عن شكرها وتقديرها للمملكة المغربية على الدعم الذي تقدمه في مختلف المحافل والمنتديات الدولية والإقليمية، منوهة بأهمية هذا الدعم في تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات البرلمانية، ومؤكدة أهمية مواصلة توطيد علاقات الصداقة والتعاون مع المملكة المغربية.

وخلال هذا اللقاء، جددت الرئيسة الحالية لبرلمان أمريكا الوسطى، السيدة كارلا غوتيريز، التعبير عن مدى إعجابها بما لمسته من تقدم وتنمية بالمملكة المغربية على كافة المستويات، مؤكدة أن مشاركتها في النسخة الأخيرة من منتدى مراكش، الذي ينظمه مجلس المستشارين بشراكة مع برلمان البحر الأبيض المتوسط، مكنتها من الوقوف على ما تنعم به المملكة المغربية من رقي وازدهار تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

وبنفس المناسبة، أكدت رئيسة برلمان أمريكا الوسطى أن المواقف التي عبّرت عنها مكونات برلمان أمريكا الوسطى، رئاسةً ومكتباً تنفيذياً، بخصوص القضية الأولى للمملكة المغربية، أكدتها الجمعية العامة للبارلاسين من خلال تصويتها السنة الماضية بالسلفادور على القرار الذي يدعم الوحدة الترابية للمملكة المغربية وسيادتها على أقاليمها الجنوبية، وهي المواقف التي تترسخ وتتماشى مع المواقف الرسمية لكافة البلدان الأعضاء: غواتيمالا، والسلفادور، وجمهورية الدومينيكان، وبنما، والهندوراس.

كما شكل اللقاء فرصة لتبادل وجهات النظر بشأن عدد من المواضيع المرتبطة بالتعاون المؤسساتي والعلاقات الخارجية، ومستجدات الأوضاع بجمهورية غواتيمالا والاستحقاقات الانتخابية، في سياق الحرص المشترك على تعزيز التواصل وتبادل التجارب والخبرات بين الجانبين.

ويأتي هذا اللقاء في سياق الدينامية التي تعرفها الدبلوماسية البرلمانية المغربية، والجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس المستشارين لتعزيز حضوره داخل الهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية، وتطوير علاقات التعاون مع مختلف الشركاء، بما يخدم المصالح العليا للمملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ويسهم في توطيد التعاون جنوب-جنوب

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (212+)

الفاكس:537728134(212+)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma